موجز قطري

مصر

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الإسكندرية، 2012. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / أحمد عادل

تقديم

تشهد مصر، شأنها شأن الكثير من دول العالم، نموًا متسارعًا في مدنها. فحتى تاريخ صدور هذا التقرير، هناك ٤٣٪ من السكان في مصر يعيشون في ٢٢٣ مدينة، تتركز ٥٦٪ منها في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية. ويمثل هذا التوسع الحضري المتسارع أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الحضرية في مصر، وهو أيضًا أحد الأسباب الرئيسية لنمو المناطق العشوائية وغير الآمنة في مصر.

ومع ذلك، فإن المدن الأذكى – حاليًا – تحول هذه التحديات إلى فرص، لأن التوسع الحضري يجب أن يُنظر إليه بوصفه محركًا للتنمية، وليس مشكلة. حيث يمكن للمدن أن تكون محركات للنمو، ولكن هذا لن يتحقق إلا إذا أديرت على نحو جيد و تم استغلال الفرص لتحقيق الاستفادة منها. تعمل المدن على التقريب بين الناس، و تحقيق الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، وتشكيل سوقًا تجارية في حد ذاتها، حيث يكون الناس، والبضائع، والخدمات – جميعهم – على مقربة من بعضهم البعض. ولاستغلال هذه الإمكانات، يجب علينا أن ندفع قدمًا سياسات التوسع الحضري المستدام، والسياسات التي تتيح النمو، وفي الوقت نفسه تخليق عملية تنمية حضرية قادرة على التصدي للتحديات التي تحملها السنوات القادمة، مثل التغير المناخي، والطلب المتزايد على البنية التحتية الحضرية، والتلوث، والنمو السكاني المتسارع.

يتسم التوسع الحضري المستدام بأنه متعدد الأوجه، ولهذا السبب يجب أن تنظر السياسات الحضرية الوطنية إلى التنمية الحضرية برؤى متعددة، مثل التخطيط، والتصميم، والاقتصاد الحضري، والإسكان، والخدمات، والحوكمة. يجب أن نبني المدن ونصممها لتكون شاملة ومجهزَّة للقرن المقبل. لذا، ينصب تركيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الأنشطة الرائدة التي تؤدي إلى تأسيس مدن مستدامة مفعمة بالحياة، تمتاز بالكفاءة، لتصبح محركًا للنمو. كما يركز البرنامج على إصدار منتجات معرفية وإطلاق مشروعات رائدة يمكنها أن تقدم بحوثًا قائمة على أدلة تسهم في صياغة السياسات الرئيسية. وإن مثل هذه الديناميات ليست حكرًا على مصر فقط، ولكنها جزء من الإجراءات العالمية. وهكذا، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تهيئة الحكومة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيعقد في عام ٢٠١٦ في كيتو بالإكوادور، كما أنه يوائم عمله مع أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف رقم ١١: «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة».

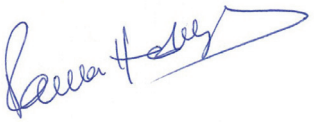

رانيا هدية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية- مصر

قضايا حضرية

تعداد السكان (٢٠١٤)	٨٦ مليون[١]
معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي (٢٠١٣-٢٠١٤)	١٪[٢]
معدل اللامساواة وفق مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة	١٨٧/١١٠ (٢٠١٤)[٣]
نسبة سكان المناطق الحضرية من مجموع السكان (٢٠١٢)	٤٣,٦٪[٤]
معدل النمو السكاني (المعدل السنوي من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥)	٢٪[٥]
معدل النمو في التوسع الحضري	٢,٠٤٪[٦]
نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في المناطق العشوائية (٢٠٠٧)	١٧,١٪[٧]
نسبة الشباب	٢٣,٧٪[٨]

ديناميات التوسع الحضري والمناطق العشوائية

يعيش ٤٣٪ من سكان مصر في ٢٢٣ مدينة، تتركز ٥٦٪ منها في محافظات إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية.

يُعد إقليم القاهرة الكبرى واحدًا من أكبر المناطق المتروبولية (الحضرية) في القارة الأفريقية. وهو أيضًا قاطرة النمو الاقتصادي الرئيسية في مصر، ويستوعب قرابة ٢٠٪ من سكان البلاد، حيث يعيش فيها أكثر من ١٨ مليون نسمة. وقد تسببت الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١١ في ارتفاع عدد المناطق العشوائية وغير الآمنة الناشئة في مصر، المتزايد أصلًا. ووفقًا لوزارة التنمية المحلية، تصنف حوالي ١١٧١ منطقة في جميع أنحاء البلاد منطقة عشوائية، تأوي حوالي ١٥ مليون نسمة. وتقع حوالي ٦٠٪ من هذه المناطق في إقليم القاهرة الكبرى.

لم يعد التخطيط العمراني والبنية التحتية والخدمات قادرين على مواكبة النمو الحضري السريع الذي شهدته مصر على مدى العقود الأربعة الماضية. فهناك نقص في المساحات العامة، وزيادة في أوجه القصور في البنية التحتية والخدمات. ولم يعد لدى الفقراء – في ظل نظم إدارة الأراضي العامة غير الفعالة وسياسات الإسكان التي عفا عليها الزمن – سوى الاستقرار في المناطق العشوائية، بل وفي المناطق غير الآمنة، في بعض الأحيان. وبالإضافة ما سبق، فإن البنية التحتية آخذة في التدهور، والخدمات العامة ونُظم النقل بلغت مداها الأقصى، ومستويات تلوث الهواء والضوضاء مرتفعة، والازدحام المروري أضحى مزمنًا في معظم المناطق. ولا تؤدي مجموعة الترتيبات المؤسسية المعقدة إلا إلى تشتت المسؤوليات، مما يعيق تقديم الخدمات بكفاءة. كما أدى عدم وجود نُظم للتخطيط والإدارة في مصر تتمتع بالكفاءة وتخضع للمحاسبة، فضلًا عن التوسع الحضري السريع، إلى ظهور تحديات ذات طابع اجتماعي–سياسي واقتصادي، لم تعد البلاد قادرة على التصدي لها. وقد يساهم هذا الوضع في تنامي الأحداث الأخيرة، التي عرفت باسم «الربيع العربي»، الذي دعا إلى تشكيل حكومة أكثر شفافية تخضع للمحاسبة، وتحقيق المساواة الاجتماعية، والعدالة.

تأثير اللاجئين السوريين

يقيم في مصر حاليًا حوالي ٢٥٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف سوري، وفقًا للتقديرات الحكومية الصادرة في يونيو ٢٠١٣. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من هؤلاء ١٢٧,٥١٩ شخصًا بدءًا من ١٦ نوفمبر ٢٠١٥. واستمر تدفق اللاجئين، الذين أصبحوا، شأنهم شأن من سبقوهم إلى مصر لبعض الوقت واستمروا في استنزاف مدخراتهم، أقل قدرة على إيجاد سكن لأنفسهم وأسرهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد كبير من اللاجئين السوريين في مصر غير مسجلين لدى المفوضية، وذلك بسبب قدرتهم على إضفاء الشرعية على إقامتهم من خلال إجراءات الهجرة العادية، التي من شأنها أيضًا أن تتطلب الدعم والمساعدة.

لقد تسبب اللاجئون السوريون في زيادة الضغط على المجتمعات الحضرية، حيث يتنافسون في المناطق التي استقروا بها بالمدينة مع السكان المحليين الفقراء على الموارد الشحيحة والخدمات المحدودة. وعلى هذا النحو، فهم عرضة للاعتداءات والعنف والاستغلال. وتتشابه احتياجات السكان المصريين في هذه المناطق – في الغالب – مع احتياجات اللاجئين لمبادرات المساعدة والدعم.

قضايا بيئية

يرسم نهر النيل الملامح البيئية لمصر، حيث يميز بوضوح بين الأراضي الصالحة للزراعة والصحراء. وتمثل الأرض الخصبة في مصر ٣,٩٪ فقط من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، وتنقسم إلى منطقتين جغرافيتين: الدلتا وصعيد مصر. وتقع العاصمة، القاهرة، بين المنطقتين، ويبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٠ مليون نسمة. وتبلغ الكثافة السكانية في هذه المدينة الكبيرة حوالي ٢٠ ألف نسمة/كيلومتر مربع. ويؤثر التوسع الحضري في مصر أيضًا في العواصم الإقليمية – مثل الإسكندرية

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «نشرة الإحصاءات الشهرية»، القاهرة، ٢٠١٤.
٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «نشرة الإحصاءات الشهرية»، القاهرة، ٢٠١٤.
٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (http://hdr.undp.org/en/content/table-3-inequality-adjusted-human-development-index)
٤ البنك الدولي: (http://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS)
٥ المرجع ذاته.
٦ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: (http://urbandata.unhabitat.org/explore-data/?countries=EG&indicators=slum_proportion_living_urban)

مدينة المرغا، سوهاج، 2009. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

– عن طريق زيادة عدد سكانها أضعافًا مضاعفة. ويرجع هذا – جزئيًا – إلى تحول سكان الريف، ويتضح هذا في الانفجار السكاني. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لرفع كفاءة نظام الري في وادي النيل وفي الدلتا خلال القرن الماضي، إلا إن النمو الديموغرافي وما يستتبعه من توسع حضري يمثلان حاليًا أكبر تهديد للموارد الطبيعية للبلاد. في الواقع، يتحمل تلوث المياه، وسوء معالجة مياه الصرف الصحي، المسؤولية – جزئيًا – عن ارتفاع معدل وفيات الرضع في جميع أنحاء البلاد . وبالنسبة للطاقة، لا تزال مصر تعتمد بقوة على النفط والغاز في ٩٦٪ من احتياجاتها الأساسية للطاقة، مما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية أخرى خلال السنوات الخمسين الماضية، مثل إدارة النفايات الصلبة، وتلوث الهواء.

الاقتصاد الحضري

رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على الوضع الاقتصادي للشعب المصري على مدى العقود الماضية، إلا أن البلد لا يزال – لأسباب مختلفة – يكافح للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام ومتنوع. لقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٨,٢٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٤٪ في٢٠٠٨/٢٠٠٩. وبالمثل، انخفضت نسبة الفقر الإجمالية من ٢٤,٢٪ في ١٩٩٠/١٩٩٢ إلى ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ولم تتوفر بيانات محدَّثة منذ الثورات. ووفقًا لدراسة استقصائية بشأن نفقات الأسر المعيشية واستهلاكها في مصر، وقف خط الفقر الأعلى هو الآخرعند حوالي ٤٠٪ في الفترة بين تسعينيات القرن العشرين و٢٠٠٨/٢٠٠٩. إلا إن معدلات النمو الاقتصادي أثناء الثورات انخفضت إلى حوالي ٢٪ خلال السنوات الثلاث الماضية. وتمثل الشوارع المزدحمة في القاهرة على وجه الخصوص بعدًا حضريًا آخر لعوائق التنمية الاقتصادية في مصر. حيث تخسر مصر حاليًا ٤٪ من ناتجها الإجمالي المحلي بسبب الازدحام، الذي يخلق بدوره مناخًا غير جاذب للاستثمار والأعمال التجارية. ويركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تشجيع نُظم نقل عام فعالة، من حيث التكلفة، وتعزيز وسائل النقل غير الآلية.

مرحلة انتقالية

ركزت مصر على التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٨,٢٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٤٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعيش مصر حاليًا – في أعقاب ثورتي٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ مرحلة انتقالية، وتسعى جاهدة للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجهها مختلف القطاعات. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها الحكومة المصرية خلال الأعوام الماضية، اتخذت الحكومات المتعاقبة في عام ٢٠١٣ خطوات بهدف استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما شارف تنفيذ خريطة الطريق السياسية على الانتهاء، وشملت الخريطة حتى الآن إعداد دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

٧ المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الري والموارد المائية (٢٠٠٧): تجسيد الحق في المياه: منظور مصري لخطة عمل، شادن عبد الجواد، روجع في ٣٠ ابريل ٢٠١٤.

٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: في العمق: البيئة والطاقة: http://www.eg.undp.org/content/egypt/en/home/(ourwork/environmentandenergy/in_depth

برامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر

أُطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، وقدَّم منذ ذلك الحين الدعم التقني لنظرائه الوطنيين في مجموعة كبيرة من القضايا الحضرية. واعتمد البرنامج نهجًا متكاملًا، ودعَّم إصلاح التخطيط والإدارة الحضرية وتحسينهما من خلال البرامج الفرعية الآتية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على دعم الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مصر من خلال ثلاثة مجالات رئيسية. أولًا: يدعم البرنامج الحكومة في مجال التخطيط عبر إصلاح ممارسات التخطيط التقليدية على المستوى الوطني ومستوى المدينة. كما يقدم البرنامج الدعم الفني على المستوى الوطني والإقليمي لإدخال أدوات ومنهجيات جديدة لتعزيز التخطيط اللامركزي، والاتساق بين الخطط المكانية والخطط الاقتصادية-الاجتماعية. أما على مستوى المدينة، يتبنى البرنامج نهجًا ثلاثي الأبعاد (التخطيط، والتشريع، والتمويل) للعمل في المدن الجديدة وعلى امتدادات المدن المخططة. وقدم البرنامج لمدينة العلمين الجديدة إجراءات تخطيط جديدة لإخراج خطة تصورية ونموذج أعمال يبتعدان عن ممارسات التخطيط التقليدية. ويركز نموذج الأعمال على جذب القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، وتقاسم تكاليف البنية التحتية بين الحكومة والقطاع الخاص. وبالنسبة لامتدادات المدن المخططة، قاد البرنامج خطة ناجحة للغاية لإعادة توزيع الأراضي، التي تُستخدم الآن كأساس لقانون جديد لتوزيع الأراضي.

أما المجال الثاني لعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فهو المعرفة وتنمية السياسات، حيث يعمل البرنامج على إصدار دراسات وتقارير مناسبة لتشجيع السياسات القائمة على الأدلة. وقد أصدر البرنامج موجزًاعن الإسكان واستراتيجياته كمنتَجين رئيسيين من المنتجات المعرفية، اللذين من شأنهما توفير المعلومات اللازمة لصياغة السياسة الحضرية الوطنية التي يتولى وضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشمل المخرجات المعرفية الأخرى تقرير المؤئل الوطني الثالث، وتقرير ازدهار المدن، وتقارير تقنية مفصَّلة متنوعة، وملخصَّات بشأن السياسات الخاصة بالقضايا الحضرية الرئيسية.

ثالث مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو المشاركة. حيث أطلق في يونيو عام ٢٠١٥ أول منتدى حضريًّا مصريًّا تحت شعار "مدينتي، مسؤوليتي". وكان المنتدى منبرًا للحوار، الذي جمع الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والحكومة، لمناقشة تحديات التنمية الحضرية في مصر وفرصها. وقد

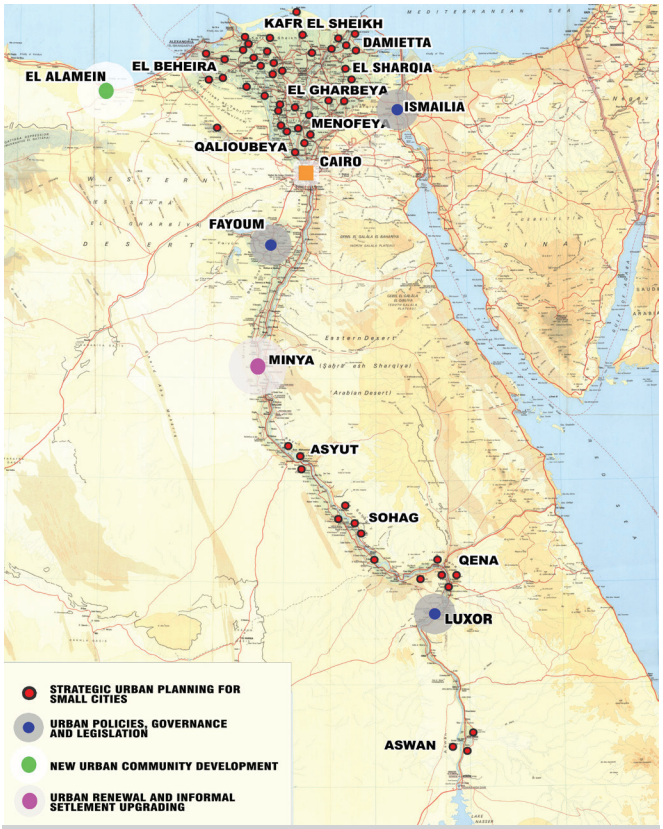

المواقع الرئيسية لمشاريع المؤئل الأمم، 2014. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

شكَّل البرنامج – قبل إطلاق المنتدى – لجنة توجيهية تضم عددًا لا يحصى من الأطراف المعنية، الذين شاركوا في تصميم المنتدى وصياغة رؤيته. وقد صُمِّم المنتدى وفق هيكل مؤسسي، بحيث يمكن إنتاج نسخة مطابقة منه كل عامين.

يمكنكم العثور أدناه على الوصف التفصيلي لبعض مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرامجه في مصر، وفقًا لمجالات تركيزه.

التخطيط والتصميم الحضريين

الإطار

تتأثر المناطق الحضرية والأراضي الزراعية في مصر بالتوسع الحضري المتسارع والنمو الحضري العشوائي، ولا سيما على أطراف المدن،حيث تنشأ توسعات حضرية عشوائية. وشرعت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في ظل التآكل الهائل في الرقعة الزراعية،والزحف الحضري العشوائي،وغياب آليات تخطيط فعالة ذات كفاءة،في إطلاق عدة مشاريع للتخطيط الحضري متعددة المستويات. ويجري العمل على قدم وساق في إعداد خطط استراتيجية عامة للمدن والقرى. ومع ذلك، كانت نتائج جهود التخطيط التي طال انتظارها – غير كافية. وفي هذا السياق، بدأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في التعاون التقني مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحديث نهج التخطيط الاستراتيجي،ومراجعته، لضمان منهجية تخطيط أكثر شمولية، ومرونة، وقابلية للتنفيذ.

كانت الحكومة المصرية قد شرعت بالفعل في منتصف سبعينيات القرن العشرين في إنشاء مدن جديدة على الأراضي الصحراوية، وذلك ضمن استراتيجية عامة لمعالجة المشاكل المعقدة التي تعترض طريق المستوطنات البشرية المصرية. وساد الاعتقاد أن المجتمعات العمرانية الجديدة تمثل حلًا فعالًا لمشاكل الزحف المتسارع على الأراضي الزراعية، وتدهور النسيج الحضري، وتدني جودة المعيشة. إلا أن المجتمعات العمرانية الجديدة لم تحرز النجاح المأمول في تحقيق أهداف التنمية بسبب فشلها في تأمين عدد مؤثر من السكان المقيمين، واستيعاب مزيج اجتماعي-اقتصادي متوازن، وتمكين الفئات ذات الدخل المنخفض، وتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي النسبي، وتوفير سبل المعيشة المستدامة، وضوابط الجودة.

هدف البرنامج والإنجازات المتوقعة

يهدف البرنامج الاستراتيجي التخطيط والتصميم الحضريين إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في مصر، من خلال دعم الحكومة المصرية في تحسين إجراءات التخطيط الحضري، ومنهجياته. ويطرح البرنامج منهجية لتحديث نظريات التخطيط الحضري، التي من شأنها أن تحيي العلاقة المستدامة بين سكان الحضر والحيز الحضري. ويستند هذا النهج على خمسة مبادئ: مساحة كافية للشوارع، وشبكة شوارع تتميز بالكفاءة، ومناطق حضرية مدمجة ذات كثافة سكانية ملائمة، واستخدام متعدد الأغراض للأراضي، ومزيج اجتماعي، وتخصيص استخدام الأراضي بشكل محدود. ويقدم البرنامج للحكومة المصرية خططًا للتنمية الحضرية الاستراتيجية والتخطيط المكاني تعكس رؤية استراتيجية للتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلًا عن مخاطبة التطلعات والاحتياجات المحلية على النحو المبين أدناه:

١. تعزيز قدرات الحكومات المحلية واستحداث الأدوات التي تضمن تنفيذ خطط التنمية الحضرية الاستراتيجية المفصَّلة التي تضعها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على المستوى المحلي؛

٢. دعم استحداث أدوات فعالة للتنقل الحضري، وتعزيز النشاط الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية؛

٣. تحسين الممارسات الوطنية في مجال التخطيط وتحفيزها: سرعة الاستجابة الحضرية، ومدى التأثر بالتغير المناخي، وتنشيط المناطق الداخلية من المدينة (ملء المتخللات الحضرية)؛

٤. تعزيز المشاركة المجتمعية في ممارسات التخطيط على كافة المستويات.

النوبة، أسوان، 2012. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / جيلان حسني

مشروعات رئيسية نفذها البرنامج

>> المخططات الحضرية الاستراتيجية للمدن الصغيرة في مصر (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ – يوليو/تموز ٢٠١٥)

يهدف المشروع إلى تعزيز أساليب التخطيط والأدوات التي اعتمدتها الحكومة المصرية من أجل إعداد الخطط الحضرية الاستراتيجية، التي تستجيب للأولويات المحلية، على نحو فعال وواقعيّ. وقد دخل المشروع في شراكة مع الحكومة من أجل توفير الدعم التقني والسياساتي. ويتضمن هذا تشجيع الحوار حول السياسات التي تخص قضايا التنمية الحضرية، وكذلك تعزيز القدرات الفنية لأراضي شبكة المرصد الحضري الوطنية / الإقليمية.

ساهم المشروع أيضًا في تحسين الأداء والمحاسبة في برمجة تنمية المدينة، وخاصة تلك التي تقلل من الإقصاء ومواطن الضعف في مصر. وتمثلت الأهداف الرئيسية لمهمة البرنامج في تقييم المأوى والخدمات الحضرية الأساسية القائمة والوضع الاقتصادي في المدن، مع دمج هذه التحليلات في خطة عمرانية استراتيجية شاملة. وبدورها، وضعت الجهات المعنية إطار العمل بما يضمن الاتساق بين خطط التنمية المحلية. ولقد أدت ملكية العمليةإلى تعزيز التآزر بين الجهات المعنية من القطاع العام والخاص مما كان له الأثر في التوجه نحو تنمية اقتصادية واجتماعية فعَّالة للمدن.

كان الشريك الأساسي في المشروع هو الهيئة العامة للتخطيط العمراني. في حين تولت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية تمويله.

>> خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى ٢٠٥٠ (أغسطس/آب ٢٠٠٨ – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤)

جاء إعداد خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى في أعقاب منهجية مبتكرة، ومشاركة واسعة من الجهات المعنية في جميع مراحل العملية (استُشير أكثر من ١٦٠٠ خبير ومسؤول خلال ٣٩ ورشة عمل). وكان الهدف الرئيسي من خطة التنمية الاستراتيجية هو تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة المتروبولية (الحضرية) للعاصمة، استنادًا إلى استراتيجية شاملة، مدعومة برؤية تتفق عليها الجهات المعنية.

يشمل ذلك، أخذ الأولويات الإقليمية بعين الاعتبار، والتعامل المستدام مع الموارد الطبيعية، وإدماج احتياجات السكان الذين يعيشون في المناطق المتروبولية من العاصمة وتطلعاتهم. وعلاوة على ذلك، يتوخى المشروع خلق فرص عمل نتيجة تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى. ناهيك عن تطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الحضرية ككل. وتمثل خطة التنمية الاستراتيجية للقاهرة الكبرى نقطة التقاء للسياسات الوطنية والإقليمية، وكذلك التطلعات المحلية، على الأمد القصير، والمتوسط، والطويل.

كان الشريك الأساسي في المشروع هو الهيئة العامة للتخطيط العمراني. في حين تولت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية تمويله.

>> تحقيق أولويات التنمية الحضرية المستدامة – مصر، الجزء الثاني تنمية المدن الجديدة (أغسطس/آب ٢٠١٣ – يوليو/تموز ٢٠١٥)

كان الهدف من هذا المشروع هو أن يتحقق التوسع الحضري وفق مخطط وعلى نحو مستدام، وأن تترجم المزايا الاجتماعية–الاقتصادية المرجوة من هذه العملية إلى أنماط استيطان بشري حضرية منصفة وفعالة. وتناول المشروع بناء القدرات في مجالات التخطيط والتصميم الحضري، والتشريعات الخاصة بالأراضي وإدارتها، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتوظيف الشباب، وغيرها من القضايا المتشعبة، مثل التنقل والطاقة. ويركز برنامج التخطيط والتنمية العمرانية الاستراتيجي على العناصر ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة في المدن الجديدةكامتدادات. ويسهم النموذج الحضري الفعَّال أيضًا في حماية المناطق الحضرية النائية، والنظم الإيكولوجية الحضرية، التي تعتمد عليها المدن.

تبرز مزايا المجتمعات المستدامة بطرق عدة، منها خصائص الاستدامة الحضرية وتعريفاتها. ولذلك، تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بالتعاون مع الدعم الفني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منهجية التخطيط الاستراتيجي؛ لصياغة إطار عمل إنمائي شامل ومتكامل للمدن جديدة، يقوم على مفهوم المدن الخضراء. ومن هنا، صُممت مدينة العلمين الجديدة بحيث تكون رائدة لجيل أكثر استدامة من المدن الجديدة في مصر.

كان الشركاء الرئيسيون في المشروع هم وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والوحدة المحلية لمدينة العلمين. في حين تولت الحكومة الإسبانية تمويله.

>> مشروع النقل المتكامل بالقاهرة

بوصفه برنامجًا مشتركًا بين وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، ووزارة النقل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يهدف هذا المشروع إلى زيادة سعة وسائل النقل العام في جميع أنحاء التجمعات السكنية بالقاهرة الكبرى، مع دمجها بوسائل السفر القائمة بالفعل. وهو مشروع ثنائي، هدفه الأساسي هو إنشاء نظام النقل السريع بالحافلات وتنفيذه،

اجتماع لاقتراح تعديل الأراضي في بنها، 2014. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / سلمى مسالم

يليه تعزيز البنية التحتية لوسائل النقل غير الآلية في القاهرة. ويهدف هذا المفهوم إلى دمج مختلف الهياكل الأساسية للنقل القائمة بالفعل – وهي:شبكة المترو وخطوط الحافلات التابعة لهيئة النقل العام بالقاهرة – مع أنظمة بنية تحتية منخفضة التكلفة، بهدف الحد من الاختناقات المرورية.

التشريعات الحضرية، والأراضي، والحوكمة

الإطار

أدى برنامج السياسات والتنمية المتبع حاليًا في مصر إلى ارتفاع نسبة المناطق العشوائية، التي تفتقر إلى التخطيط، في البلاد. وتُعد مركزية السلطة والموارد على مستوى الحكومة الوطنية أحد العوامل الرئيسية في محدودية عمليات التوسع الحضري المستدام.

حيث اقتصر دور الحكومة المحلية على عدد محدود من المهام على نحو أدى إلى ضعف مشاركة المجتمعات المحلية والمسؤولية الاجتماعية. وتتسم العلاقة بين المستويات المحلية والوطنية بالمركزية الشديدة، حيث توضع سياسات التنمية وتُنَفَّذ أيضًا أكثر من ٨٥٪ من جملة الاستثمارات الحكومية على المستوى الوطني.

إن أدوات التخطيط الحضري القائمة حاليًا ليست ملائمة – حتى الآن – لتوفير الأراضي بوتيرة تتناسب مع التوسع الحضري المتسارع. ويؤدي هذا إلى عدم كفاية المعروض من الأراضي، ويرفع أيضًا من أسعارها، ويزيد المناطق العشوائية.

وقد زاد بعد ٢٥ يناير/كانون الأول حجم التوسع العشوائي ووتيرته لأسباب تشمل – ولا تقتصر على – التدهور في إنفاذ القانون. كما ولَّد غياب نُظم تخطيط وإدارة حضرية فعَّالة تخضع للمحاسبة في مصر، جنبًا إلى جنب مع التوسع الحضري السريع، تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية، لم تعد البلاد قادرة على مواكبتها، مما أدى – جزئيًا – إلى اندلاع أحداث الربيع العربي الأخيرة. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحسين إدارة التنمية الحضرية على مدى السنوات الأربعين الماضية، إلا إن البيروقراطية المعقدة وضعف المؤسسات تسبب في سوء إدارة الأراضي.

هدف البرنامج وإنجازاته المتوقعة

نفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برنامج السياسات الحضرية والحوكمة والتشريعات في مصر من خلال الاعتماد على الأدوار المكملة لشركائه الأربعة الاستراتيجيين وتآزرهم (وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية). ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة – الوطنية والمحلية – على وضع السياسات الحضرية، وإصلاح إطار العمل القانوني والمؤسسي الذي يهيمن على الحوكمة المحلية ومشاركة المواطنين.

يمكن للهيكل الحضري القانوني والمؤسسي بعد إصلاحه – ضمان حكم محلي فعَّال يتمتع بمزيد من اللامركزية. بل ويمكنه أيضًا تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وشركاء التنمية في عملية التنمية الحضرية، التي تستفيد من الأراضي المزودة بالخدمات وحجم التنمية المناسب لتلبية متطلبات التوسع الحضري، من خلال زيادة مساحات الفضاء العام والشوارع.

تشمل الإنجازات المتوقعة للبرامج الفرعية الآتي:
أ) تعزيز لا مركزية الحكم المحلي وفعاليته؛

ب) تعزيز تدابير المحاسبة وتطبيق الأدوات المناسبة في الحكم المحلي والإقليمي؛

ج) إرساء آلية لإجراءات التخطيط توفر منبرًا لحشد الجهود المجتمعية والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية في المدن؛

د) بناء قدرات المجتمعات المحلية، والحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية، وخاصة في مجال تحليل السياسات، والتخطيط، والإدارة المالية؛

ه) زيادة الحوار حول صناعة القرار، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛ لدعم اعتماد سياسات التنمية الحضرية ذات الصلة، وتنفيذها؛

و) تشجيع مشاركة الشباب والمرأة في صياغة السياسات الحضرية، وتنفيذها، ومراقبتها.

مشروعات رئيسية نفذها البرنامج

>> مشروع دعم التنمية الوطنية الاستراتيجي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦)

يهدف المشروع إلى ضمان عمل الجهات المعنية الوطنية والمحلية معًا في إعداد خطط التنمية الاستراتيجية والميزانيات وتنفيذها على مستوى المحافظات والمركز. وتشمل الإنجازات المتوقعة من المشاريع الآتي: (١) تحسين إطار العمل المؤسسي وقدرات إقامة شراكات فعالة؛ (٢) تحسين وسائل التنفيذ من خلال الاستفادة من الخبرات وتوحيد التمويل؛ (٣) تحسين الرؤى التنموية وتمويل الأحياء والمحافظات؛ (٤) وضع إطار عمل للسياسات لتسريع وتيرة التنمية المحلية والرصد والتقييم الشاملين.

الشركاء الرئيسيون في المشروع هم وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، بالإضافة إلى البلديات والمديريات المرتبطة بها. في حين تولت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية التمويل.

>> تحقيق أولويات التنمية الحضرية المستدامة – مصر، الجزء الأول – توسعات المدن (أغسطس/آب ٢٠١٣ – يوليو/تموز ٢٠١٥)

يهدف المشروع إلى ضمان أن تنفيذ عملية التوسع الحضري يجري على نحو محكم ومستدام، وأن الفوائد الاقتصادية-الاجتماعية المرجوة من هذه العملية تُتَرجم إلى أنماط استيطان بشري حضري عادل وفعّال. وشملت الإنجازات الرئيسية المتوقعة ما يأتي: (١) تحسين الوعي الوطني بتخطيط توسعات المدن؛ (٢) تحسين التخطيط، والتنفيذ، وممارسات الرقابة، في توسعات المدن؛ (٣) منهجة المعرفة لتعزيز إدارة النمو الحضري في مصر؛ و(٤) تحسين المعرفة الإقليمية في مجال التخطيط التفصيلي لتوسعات المدن، وزيادة كثافتها السكانية.

كان الشركاء الرئيسيون في المشروع هم وزارة

منشية ناصر، 2014. صور © دايفيد أوبري

الإسكان والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، والهيئة المصرية العامة للمساحة، ومحافظة القليوبية. في حين تولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التمويل.

>> استعراض تشاركي عن التشريعات المتعلقة بالتخطيط المصري والتشريعات العمرانية لدعم مشروع التنمية الحضرية المستدامة (يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ – مارس/آذار ٢٠١٥)

ساعد المشروع الحكومة المصرية في إصلاح الإطار القانوني للتنمية الحضرية المستدامة لمصلحة الفقراء، وذلك من خلال زيادة مجموعة من الأدوات المناسبة المتاحة لزيادة فرص الحصول على الأراضي المزودة بالخدمات، وخفض نسبة التوسع العشوائي في مدن البلاد. وكانت إنجازات المشروع المتوقعة ما يأتي: (١) تحسين فهم قوانين التخطيط والإدارة الحضرية، وعلاقتها بالهياكل المؤسسية، وتأثيرها عليها؛ (٢) تمكين السلطات الوطنية والمحلية والأطراف المعنية الرئيسية من توجيه التنمية الحضرية وإدارتها بفعالية؛ و(٣) حشد الموارد من أجل إصلاح النظام القانوني في المناطق الحضرية، بما في ذلك إدارة الأراضي، لتسهيل التوسع العمراني، وزيادة المعروض من الأراضي المزودة بالخدمات في مصر.

كان الشركاء الرئيسيون هم وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، ووزارة التنمية المحلية. في حين تولت الحكومة الألمانية (الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية) التمويل.

تطوير الإسكان والعشوائيات

الإطار

أدى انفصال عمليات التخطيط العمراني المركزية عن الواقع المحلي إلى تنفيذ التوسع الحضري دون مراعاة للخطط الموضوعة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المناطق العشوائية، التي تفتقر إلى التخطيط، في المدن. وقد أنشئت هذه المناطق على الأراضي الزراعية والمملوكة للدولة على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، أُهملت المناطق الداخلية من المدن، وتحولت إلى أحياء منبوذة وغير آمنة. وتبني الأسر وصغار المقاولين غير الرسميين المناطق العشوائية في كبريات المدن الكبرى، وكذلك في البلدات الصغيرة والقرى. ورغم أن المباني بصفة عامة ملائمة على الصعيد الإنشائي، إلا إن البنية التحتية فقيرة وتحتمل فوق طاقتها، والشوارع ضيقة جدًا، وغالبًا غير معبدة، والمساحات العامة شحيحة جدًا أو غير موجودة، والخدمات العامة فقيرة للغاية.

ان النمو الحضري العشوائي في مصر مدمج للغاية، فغالبًا ما تكون المناطق الداخلية في المدن كثيفة السكان، وتُبنى في الأساس للاستخدامات السكنية والاستخدامات التجارية غير الرسمية، مع عدم تخصيص مساحة كافية للخدمات الاجتماعية، والمساحات المفتوحة، والشوارع. مما يعيق التنقل، ويتسبب في الازدحام المروري، ويحد من الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية.

كانت هناك محاولات منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لتنظيم التوسع العشوائي من خلال إقرار العديد من القوانين والتشريعات والقرارات. ومع ذلك، كان نجاحها محدودًا نتيجة لمزيج من البيروقراطية المعقدة، وضعف المؤسسات، مما أدى إلى عدم إنفاذها، وتفتت الأراضي، بالإضافة إلى التقاليد الشرعية القوية التي تتيح حيازة المساكن العشوائية بأمان نسبي، وعدم توافر الأدوات المناسبة لتعزيز تنمية الأراضي المتاخمة للمدن وفق خطط. وعلاوة على ذلك، لم تقدم مبادرة الحكومة لبناء مدن جديدة بديلًا ناجحًا للتوسع العشوائي.

توضح الأمثلة الرائدة للمجتمعات السكنية الرسمية، مثل هرم سيتي بمدينة السادس من أكتوبر، أو طرح الحكومة لقطع أراض تتمتع بالتخطيط ومزودة بالخدمات للبناء الموجّه عليها في نفس المنطقة أن هذه البدائل ليست جذابة للجميع. كما أن النموذج الحكومي لبناء وتسليم الوحدات مهيأة للاستخدام لا يقدر عليه سوى الطبقة الوسطى الدنيا فما أعلى. وتقع الأراضي،التي تخصصها الحكومة للبناء عليها، في مناطق صحراوية نائية، بعيدًا عن الفرص الاقتصادية. على العكس من ذلك، فإن المناطق العشوائية، على الرغم من أوجه القصور في مستويات المعيشة فيها، أثبتت قدرتها على خلق بيئة اقتصادية شاملة مفعمة بالحياة.

هدف البرنامج والإنجازات المتوقعة

يهدف برنامج تطوير الإسكان والتجديد الحضري والارتقاء بالمستوطنات العشوائية الى مجابهة التحديات التي تواجه توفير مسكن ملائم للجميع، مع إتاحة فرص الوصول إلى الخدمات الحضرية الأساسية، وكذلك منع إقامة المناطق العشوائية وغير الآمنة في مصر، وتطوير القائم منها. ويقدم البرنامج الخدمات الاستشارية الفنية على الصعيدين الوطني والمحلي – على حد سواء – بهدف بناء القدرات اللازمة على الصعيدين المؤسسي والتشريعي لتخطيط مدن احتوائية متكاملة مستدامة في مصر، وتنفيذها.

المشاريع الرئيسية التي نفذت من خلال البرنامج

>> الأمن البشري من خلال التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في صعيد مصر – مشروع حياة (مايو ٢٠١٣ – مايو ٢٠١٦)

يعتمد المشروع على تحليل و تنفيذ مفهوم الامن البشري طبقا لنهج متعدد القطاعات للوصول الي الحماية والتمكين. ومن ناحية الأمن البشري، يعد منتدى الأمن البشري آلية تمكين رئيسية لتعزيز

الانخراط والمشاركة المجتمعية في التنمية المحلية. ويهدف منتدى الأمن البشري لإنشاء بيئة تشجيعية للجهات المحلية لتأخذ الريادة في وضع وتنفيذ التدخلات الإنمائية ذات الأولوية المملوكة للمجتمع. والمهمة الرئيسية لمنتدى الأمن البشري هي تحديد خطة عمل مجتمعية شاملة، ودعم التصميم واختيار المشاريع ذات الأولوية على مستوى القرية استناداً إلى تحليل الأمن البشري متعدد الأبعاد. وهو يتألف من الجهات المعنية المحلية، بما في ذلك القادة المجتمعيين وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والشباب والنساء وكذلك ممثلي الحكومة المحلية. ويتم تنسيق إنشائه وتفويضه مع التنفيذيين المحليين والممثلين على مستوى المراكز والقرى. وكاستراتيجية للاستدامة، سيعمل المشروع على إنشاء آلية تخطيط تصاعدية من خلال ربط منتدى الأمن البشري بهيئات التشغيل الحكومية. وسيتناول المشروع محافظة المنيا لتخصيص نقطة محورية لإنشاء قناة تواصل بين منتدى الأمن البشري على مستويات المراكز والقرى وصناع القرار على مستوى المحافظة. وسيكون دور النقطة المحورية الربط بين منتدى الأمن البشري والمحافظة لضمان أن المجتمعات على دراية بأولويات التخطيط في المحافظة وأن تعكس احتياجات المجتمع هذه في خطط المحافظة. وخاصة، فقد تم تعيين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لزيادة الأمن الاقتصادي من خلال تنمية قدرات الأعضاء المحليين فيما يخص التطوير الحضري، وتطبيق التدريب المهني الذي يقود لخلق فرص عمل وإنشاء الخدمة التطوعية للشباب للمساعدة في زيادة الوعي المجتمعي لقضايا الأمن البشري.

إن الشريك الرئيسي هو وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية. ويعد المشروع جهداً مشتركاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة. ويتم تمويله من قبل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري والهيئة السويسرية للتنمية الدولية.

>> مدن أكثر آمناً وخالية من العنف ضد النساء (يونيو ٢٠١٢ – مايو ٢٠١٣)

ويهدف المشروع المشترك إلى دراسة حالة الساحات العامة فيما يخص سلامة النساء والفتيات من أجل تقديم وتنفيذ التدخلات الرئيسية التي تضمن السلامة وتمنع العنف ضد النساء والفتيات في الساحات العامة. وشملت هذه التدخلات التحسينات العمرانية للساحات العامة، مستهدفةً المجتمع (مرتكبي العنف وضحاياه)، وقادة المجتمع، والمنظمات الدينية الرائدة مثل الأزهر والكنيسة القبطية، والمسؤولين مثل الموظفين الحكوميين في مختلف السلطات، وآخرين.

ويعمل المشروع على نهج يعتمد على مجتمع متكامل لمعالجة قضايا العنف وأشكاله ضد النساء والفتيات في الساحات العامة. ويعمل مع ومن خلال أعضاء المجتمع لتعزيز الملكية وضمان الاستدامة وكذلك حشد كافة مستويات المجتمع لتغيير الأنماط الموجودة والأعراف الاجتماعية التي تغذي العنف ضد النساء والفتيات في الساحات العامة ولمنع الأشكال المتنوعة للعنف والتعامل معها. بالإضافة إلى ذلك، فقد عمل المشروع بشكلٍ وثيق مع الحكومة المحلية، والتي تلعب دوراً رئيسياً في تناول الطلب العام للحد من العنف ضد النساء والفتيات. ويطور المشروع قدرة السلطات المحلية والمجتمعات والقطاع الخاص والمؤسسات المعنية الأخرى والمنظمات والمنظمات المجتمعية لضمان المساواة النوعية في تخطيط وتصميم وإدارة ساحات عامة أكثر أمناً داخل المجتمع.

ويشمل الشركاء الرئيسين الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة، ومحافظتي القاهرة والجيزة. ويعد مشروع المدن الأكثر أمناً مشروعاً مشتركاً بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة بما فيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبتنسيق من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعتبر الشركاء المنفذون على مستوى الحي هم المنظمات غير الحكومية المحلية، بالتنسيق مع هيئة كير مصر. ومن بين الجهات المانحة الأخرى، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل المشروع.

>> لأنني فتاة (يناير ٢٠١٣ – سبتمبر ٢٠١٤)

يهدف هذا المشروع الي زيادة جودة حياة المصريين من خلال خلق أحياء ومجتمعات أمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات. ومن أجل ضمان ملكية واستدامة التدخل، تعمل المبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و هيئة بلان الدولية علي استخدام نهج يعتمد على مجتمع متكامل لمعالجة قضايا وأشكال العنف ضد النساء والفتيات في الساحات العامة.

تحشد هذه الاستراتيجية كافة مستويات المجتمع لتغيير الأنماط الموجودة والأعراف الاجتماعية التي تغذي العنف ضد النساء والفتيات في الساحات العامة ولمنع الأشكال المتنوعة للعنف والتعامل معها. ويعمل المشروع بشكل وثيق مع النساء والفتيات من أجل تقوية قدرتهن على المطالبة بالحقوق وتحميل الجهات المسؤولة سلامتهن واندماجهن في المدن، وكذلك مشاركة الفتيان والرجال بفعالية كرواد لدفع سلامة الفتيات في المدن.

يشمل الشركاء الرئيسين الهيئة العامة للتخطيط

العمراني ومحافظة القاهرة وكذلك المنظمات المجتمعية. ويتم تمويل المشروع من قبل هيئة بلان الدولية كجزء من برنامجها العالمي.

>> الساحات العامة والحق في المدينة (فبراير ٢٠١٣ – مارس ٢٠١٥)

تعد المدينة الشاملة هي المكان حيث يتم تمكين أي أحد، بغض النظر عن حالته الاقتصادية، أو نوعه، أو سنه، أو عرقه، أو أصله، أو دينه، و يعطي له الفرصة للمشاركة بشكل كامل في الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي توفرها المدن. ويعتبر كلاً من التخطيط التشاركي وصناعة القرار أمرين محوريين للتنمية والنمو الحضري الشامل والمستدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكم الحضري الشامل لا يحد فقط من عدم المساواة والتوتر الاجتماعي، ولكنه أيضاً يتضمن المعرفة والإنتاجية ورأس المال الاجتماعي والعمراني للفقراء والمحرومين في تنمية المدينة وكذلك يزيد الملكية المحلية لعمليات التنمية.

يعتبر الشباب هو حافز التنمية. ولإطلاق العنان لقوة الشباب، اشترك المشروع في مبادرات متنوعة والتي تركز على تمكين شباب سكان الحضر الفقراء والمهمشين ليصبحوا مواطنين فاعلين ويشاركوا في عمليات صناعة القرار التي تخص حياتهم، مثل المطالبة بخدمات أفضل. وقاموا برصد استخدام الموارد العامة ولعبوا دور رئيسي في التخطيط و التنفيذ لانشطة المشروع. وكان هناك تأكيد كبير على مشاركه الفتيات المراهقات والنساء الشابات وخلق الفرص على مستوى الحي لحوار اجتماعي بناء.

يهدف المشروع إلى زيادة قدرة الحكومات المحلية وفئات المجتمع – خاصة الشباب والنساء – على ممارسة حكم حضري جيد، والذي يتميز بالمبادئ المترابطة للاستدامة والعدالة والفعالية والشفافية والمساءلة والأمن والمشاركة المدنية والمواطنة.

يشمل الشركاء الرئيسين الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظتي القاهرة والجيزة وكذلك المنظمات المجتمعية. وقام بتمويل المشروع مؤسسة فورد.

>> تطوير متكامل لحي فيصل، القاهرة (يناير ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٤)

أدى الصراع الأخير في سوريا إلى أكثر من ٢،٥ مليون لاجئ؛ منهم أكثر من ١٠٠،٠٠٠ لاجئ مسجل في مصر. وتسبب تأثير اللاجئين على المجتمعات العمرانية في إجهاد كبير. وفي مناطق المدينة حيث يستوطن اللاجئين، ينافس هؤلاء اللاجئين السكان المحليين الفقراء على الموارد الشحيحة والخدمات القليلة وعلى هذا النحو، فهم عرضة للعدوان والعنف والاستغلال. ولدى السكان المصريين في هذه المناطق احتياجات متشابهة جداً لمبادرات المساعدة والدعم كاللاجئين. وحتى الآن، فإن التفاعل المشترك للحكومة المحلية والجهات المعنية الرئيسية ذات الصلة (المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص) لا يزال محدوداً. ومن أجل دعم المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين، نفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنشطة متعددة الأطراف لتطوير المنطقة المحلية (المجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين) وهذه الأنشطة تتعلق بتوفير المباني والبنية التحتية والخدمات تلبية لاحتياجات المجتمع، وقد تعزز توفير الخدمات الحضرية الأساسية والوصول إليها. وكان هدف المشروع هو تطوير ودعم بيئة حضرية تشجع التعاون والحياة المجتمعية بين المصريين واللاجئين السورين من خلال رفع الوعي على المستويات المحلية والوطنية، بينما يقوم بدعم تطوير المناطق الحضرية.

شمل الشركاء الرئيسين المنظمات المجتمعية لكل من المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين السوريين وكذلك محافظة القاهرة. وتم تمويل المشروع من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

>> التخطيط السريع – البنية التحتية المستدامة، وإدارة البيئة والموارد للعواصم التي تتسم بايقاع بالغ الحيوية

إن الهدف الإجمالي للمشروع الذي سينفذ في محافظة أسيوط هو تحسين جودة الحياة لجميع سكان الحضر والقدرة التنافسية للمدن الديناميكية بشكل كبير وفي نفس الوقت حماية البيئة والمناخ والحفاظ على الموارد. وسيتم تنفيذ هذا من خلال تعزيز التخطيط القطاعي في المنظمات وهياكل صناعة القرار من أجل إدارة اجتماعية وإدارة البيئة والموارد والتمويل. ومن أجل تلبية هذا الهدف العام يهدف التخطيط السريع إلى تطوير منهجية عامة للتخطيط عبر القطاعات للخدمات الهيكلية الأساسية الحضرية المستدامة وإدارة البيئة والموارد للمدن سريعة النمو.

ويشمل الشركاء الرئيسين الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة أسيوط وجامعة أسيوط ثمان جامعات المانية. ويقوم بتمويل المشروع وزارة التعليم والبحث العلمي بألمانيا.

الشركاء الرئيسيون

النوع	الاسم
الحكومة	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
	وزارة التنمية المحلية
	وزارة التخطيط
	وزارة المالية
	حكومة إسبانيا
	حكومة ألمانيا
	الهيئة السويسرية للتنمية الدولية
	وزارة التعليم والبحث العلمي في ألمانيا
	محافظة أسيوط
	محافظة القليوبية
	محافظة القاهرة
	محافظة الجيزة
	الحكومة المحلية بالعلمين
	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
	الهيئة العامة للتخطيط العمراني
هيئات الأمم المتحدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
	منظمة العمل الدولية
	المنظمة الدولية للهجرة
المنظمات غير الحكومية الدولية	هيئة بلان الدولية
	مؤسسة فورد
الجامعات والمراكز البحثية	جامعة أسيوط
	جمعية ايه تي فيرباند لتعزيز التكنولوجيات الملائمة اجتماعياً وبيئياً
	جامعة براندنبورغ للتكنولوجيا كوتبوس
	جامعة فرانكفورت للعلوم التطبيقية - (معهد البحوث للهندسة المعمارية والهندسة المدنية والجيوماتكس)
	معهد التشغيل الآلي والاتصالات، ماغديبرغ
	معهد الطاقة والبحوث البيئية
	IUWA هايدلبرغ

النوع	الاسم
الجامعات والمراكز البحثية	معهد أنظمة الطاقة المستقبلية (ساربروكن)
	الجامعة التقنية في برلين
	جامعة أوستفيليا للعلوم التطبيقية، حرم ساديربرج
	جامعة شتوتغارت (معهد اقتصاديات الطاقة والاستخدام الرشيد للطاقة)
	جامعة توبنغن
المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية	المنظمة غير الحكومية نهضة خير الله
	المنظمة غير الحكومية الشهاب
	المنظمة غير الحكومية تضامن
	المنظمة غير الحكومية حواء المستقبل

التوقعات

خلال السبع سنوات الماضية تمكن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من بناء شراكات قوية مع الحكومة، والمجتمع المدني، والجهات المانحة والجهات المعنية المختلفة. وبالنظر إلى المستقبل، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في بناء وتوسيع هذه الشراكات بينما يدفع نحو رؤيته لقيادة نهج وتقنيات التخطيط الجديدة التي يمكن أن تدعم عملية عمران أكثر استدامة.

بموجب برامج التخطيط والتصميم الحضري، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العمل بشكل وثيق مع مؤسسات التخطيط لتحسين عمليات التخطيط الاستراتيجية وعمليات تخطيط المدن الجديدة بينما يقدم العناصر الرئيسية مثل الاقتصاد الحضري. وتتوسع برامج التخطيط والتصميم أيضاً لتعمل على الحركة العمرانية. وتخسر مصر حالياً ٤٪ من إجمال ناتجها المحلي نتيجة للازدحام الذي بدوره يخلق مناخاً غير جاذباً للاستثمارات والأعمال التجارية. ويركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تشجيع أنظمة النقل العام الفعالة من حيث التكلفة وعلى تحفيز النقل غير الآلي.

فيما يخص التشريع الحضري والحكم، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعمل خطوات واسعة في فهم الشبكة المعقدة من القوانين الحاكمة للتنمية الحضرية. وبموجب هذه الحافظة، يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى اقتراح حلول بديلة لمعالجة التحديات الرئيسية في مجالات امتدادات المدن المخطط لها، إدارة الأراضي وتسجيل الأراضي.

وحيث إن المناطق العشوائية تستمر في النمو بشكل سريع في مصر، يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتقديم برامج التطوير الحضري من خلال أدوات ومنهجيات تجريبية يمكن تقييمها على الصعيد الوطني. ولتلبية للاحتياجات القائمة، يركز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على البنية التحتية الأساسية بينما يقدم الدعم المؤسسي. ويعد الهدف الشامل لهذه البرامج هو تطوير مجموعة أدوات تمكن البرامج الحكومية ذات الصلة من التقدم على الصعيد الوطني.

الأحياء العشوائية 2014. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ مجدي زهران

المشاريع الحالية والمشاريع قيد التنفيذ

البرنامج	المشروع	الجهة المانحة	المبلغ	الشركاء
برنامج السياسات والحكم والتشريعات الحضرية	مشروع دعم التنمية الوطنية الاستراتيجية	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية	٤،٦١٤،٠١٨،٠٠ دولار أمريكي	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية ووزارة التخطيط ووزارة المالية
	تحقيق أولويات التنمية الحضرية المستدامة – مصر، الجزء الأول – امتداد المدن	حكومة إسبانيا	١،١٣٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية والهيئة العامة للتخطيط العمراني ومؤسسة الأمن الوطني ومحافظة القليوبية
	المراجعة التشاركية للتخطيط المصري وتشريع التنمية الحضرية ذا الصلة لدعم مشروع التنمية الحضرية المستدامة	الحكومة الألمانية	٣٩١،١٢٠،٠٠ دولار أمريكي	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتخطيط العمراني ووزارة التنمية المحلية
	الساحات العامة وحق المدينة	مؤسسة فورد	١٠٥،٠٠٠ دولار أمريكي	الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظتي القاهرة والجيزة وكذلك المنظمات المجتمعية
برنامج التخطيط والتصميم الحضري الاستراتيجي	المخططات الحضرية الاستراتيجية للمدن الصغيرة في مصر	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٩،٨٤٦،٧٧٠،٠٠ دولار أمريكي	الهيئة العامة للتخطيط العمراني
	مخطط التنمية الاستراتيجي لمنطقة القاهرة الكبرى ٢٠٥٠	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٢،١٥٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي	الهيئة العامة للتخطيط العمراني
برنامج الإسكان والترميم الحضري وتطوير المستوطنات العشوائية	تحقيق أولويات التنمية الحضرية المستدامة – مصر، الجزء الثاني – تنمية المدن الجديدة	حكومة إسبانيا	١،١٣٠،٠٠٠،٠٠ دولار أمريكي	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية والهيئة العامة للتخطيط العمراني وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والحكومة المحلية للعلمين

البرنامج	المشروع	الجهة المانحة	المبلغ	الشركاء
برنامج الإسكان والترميم الحضري وتطوير المستوطنات العشوائية	الأمن البشري من خلال التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في صعيد مصر – مشروع حياة	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري والهيئة السويسرية للتنمية الدولية.	٦٤٩،٣٢٩،٥٠ دولار أمريكي	إن الشريك الرئيسي هو وزارة التنمية المحلية. يعد المشروع جهداً مشتركاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة
	مدن أكثر أمناً خالية من العنف ضد النساء	ومن بين الجهات المانحة الأخرى، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل المشروع.	١٠٥،٠٠٠ دولار أمريكي	الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظتي القاهرة والجيزة. يعتبر مشروع المدن الأكثر أمناً مشروعاً مشتركاً بين العديد من هيئات الأمم المتحدة ويتم تنسيقه من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعتبر الشركاء المنفذون على مستوى الحي هم المنظمات غير الحكومية المحلية.
	لأنني فتاة	هيئة بلان الدولية كجزء من برنامجها العالمي	٢٣،٧٥٠	الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة القاهرة وكذلك المنظمات المجتمعية
	التطوير المتكامل لحي فيصل، القاهرة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥٤،١١٨ دولار أمريكي	المنظمات المجتمعية لكل من المجتمعات المستضيفة ومجتمعات اللاجئين السورين وكذلك محافظة القاهرة
	التخطيط السريع – البنية التحتية المستدامة، وإدارة البيئة والموارد للعواصم الديناميكية للغاية.	وزارة التعليم والبحث العلمي في ألمانيا	٢،٣٨٢،٧١٦،٥٢ يورو	الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة أسيوط وجامعة أسيوط والجامعات الألمانية الثمانية

قرية حسن فتحى، الوادى الجديد، عام 2013. صورة © المؤئل / أحمد عادل

حقوق الطبع © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) 2016

جميع حقوق الطبع محفوظة
.(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل
صندوق بريد: 30030 00100 نيروبي، كينيا
(الهاتف: 254-020-7623120 (المقر الرئيسي

www.unhabitat.org

إخلاء المسؤولية القانونية

إن التسميات وعرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة أو أي سلطة من سلطاتها، أو فيما يخص حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة تقدمها. ويمكن إعادة النشر دون موافقة مسبقة شريطة الإشارة إلى المصدر.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أوالأمم المتحدة أوالدول الأعضاء.

صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب مصر
١ ش إسماعيل اباظة، القاهرة، مصر
هاتف/ فاكس: : ٢٧٩٢٣٠٨٦ ٢٠٢ +
Unhabitat.cairo@unhabitat.org,

UN HABITAT

ar.unhabitat.org/Egypt